تقرير بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، 20 حزيران/يونيو

اللاجئات الفلسطينيات

"اللجوء الممتد والتهجير المتجدد واستهداف الأونروا"

يأتي اليوم العالمي للاجئين هذا العام، بينما لا تزال قضية اللاجئين الفلسطينيين تمثل جوهر القضية الوطنية الفلسطينية، وواحدة من أطول قضايا اللجوء في العالم، فبعد أكثر من سبعة عقود على النكبة الفلسطينية، ما يزال ملايين اللاجئين الفلسطينيين يعيشون حالة لجوء ممتدة ومتجددة نتيجة استمرار الاحتلال الإسرائيلي وحرمانهم من حقهم في العودة وفق قرارات الشرعية الدولية.

ولا يمكن تناول قضية اللجوء الفلسطيني بمعزل عن النساء والفتيات، إذ يشكلن ما يقارب نصف مجموع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، ويتحملن أعباء مضاعفة في حماية الأسرة، وتأمين الاحتياجات الأساسية، ورعاية الأطفال وكبار السن والمرضى والجرحى، والحفاظ على التماسك المجتمعي في ظل ظروف الاحتلال والحصار والتهجير والفقر.

بلغ عدد اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا في نهاية عام 2024 نحو 5.91 مليون لاجئ ولاجئة، منهم 2.91 مليون أنثى، أي ما يقارب 49.1% من مجموع اللاجئين المسجلين لدى الوكالة (الأونروا، 2025). ويتوزع اللاجئون المسجلون على قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية، إضافة إلى الأردن ولبنان وسوريا، وتشير بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني إلى أن اللاجئين يشكلون 42.2% من سكان دولة فلسطين، بواقع 26.3% في الضفة الغربية و66.1% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2025)..

اللجوء الفلسطيني: حالة ممتدة عبر الأجيال

تتميز حالة اللجوء الفلسطيني بأنها ليست حالة نزوح مؤقتة كما هو الحال في العديد من أزمات اللجوء حول العالم، بل حالة ممتدة عبر الأجيال منذ عام 1948. وقد وُلدت أجيال متعاقبة من النساء الفلسطينيات في مخيمات اللجوء داخل فلسطين وخارجها، وتحملن مسؤولية الحفاظ على الهوية الوطنية والذاكرة الجماعية إلى جانب أدوارهن الاجتماعية والاقتصادية داخل الأسرة والمجتمع.

وخلال العقود الماضية، لم تقتصر معاناة اللاجئات الفلسطينيات على آثار اللجوء التقليدية، بل تراكمت عليها آثار الاحتلال والحصار والتهميش الاقتصادي وتراجع فرص التنمية، فيما جاءت الحرب على قطاع غزة والتصعيد غير المسبوق في مخيمات شمال الضفة الغربية لتعيد إنتاج مشاهد النكبة والتهجير بأشكال جديدة وأكثر قسوة.

اللاجئات في قطاع غزة

يعيش في قطاع غزة نحو 1.7 مليون لاجئ فلسطيني مسجل لدى الأونروا، أي أن غالبية سكان القطاع هم من اللاجئين، وقد تحولت معاناة اللاجئات في غزة من معاناة مرتبطة بالحصار والفقر والبطالة إلى مأساة مركبة بعد الحرب على القطاع والعدوان المستمر منذ تشرين الأول/أكتوبر 2023. فقد تعرض نحو 1.9 مليون شخص في غزة للنزوح، أي حوالي 90% من السكان، وكثير منهم نزحوا أكثر من مرة (الأونروا، 2026).

وما زالت تعيش النساء والفتيات اللاجئات في غزة ظروف قاسية داخل الخيام ومراكز الإيواء والمباني المتضررة. وتتركز المعاناة في: فقدان البيت والمسكن، انعدام الخصوصية، ةنقص المياه والصرف الصحي، ةصعوبة الوصول إلى الرعاية الصحية، نقص الادوية، عدم توفر خدمات التعليم وضعف خدمات الحماية، وتزايد مخاطر العنف والاستغلال. وتزداد المخاطر على النساء الحوامل والمرضعات، والنساء ذوات الإعاقة، وكبيرات السن، والنساء المعيلات لأسرهن. وتتعرض النساء الحوامل والمرضعات، والنساء ذوات الإعاقة، وكبيرات السن، والنساء المعيلات للأسر، لمخاطر مضاعفة نتيجة الظروف الإنسانية المتدهورة.

كما أدى النزوح واسع النطاق والدمار الواسع للبنية التحتية والخدمات الأساسية إلى زيادة أعباء اقتصاد الرعاية غير المدفوع الأجر الذي تتحمله النساء والفتيات، بما يشمل رعاية الأطفال والمرضى وكبار السن وذوي الإعاقة، وتأمين المياه والغذاء والاحتياجات الأساسية للأسرة، وقد أصبحت هذه الأعباء تشكل أحد أبرز أوجه عدم المساواة الجندرية في سياق الأزمة الحالية.

وأفرزت الحرب أعداداً متزايدة من الأسر التي أصبحت تعيلها نساء نتيجة فقدان المعيل أو إصابته أو اعتقاله أو فقدان مصادر الدخل. وتتحمل النساء المعيلات مسؤوليات مركبة تشمل تأمين الغذاء والمأوى والرعاية الصحية والتعليم والدعم النفسي لأفراد الأسرة في ظل ظروف اقتصادية وإنسانية بالغة الصعوبة.

وتشير الأونروا إلى أن خدمات المياه والصرف الصحي والصحة والتعليم والمأوى في غزة باتت مرتبطة بشكل مباشر ببقاء السكان على قيد الحياة. فالوكالة ما زالت أكبر مقدم للرعاية الصحية الأولية في القطاع، وتصل بخدمات المياه والصرف الصحي والنظافة إلى أكثر من نصف السكان، وتدير أكبر شبكة من مراكز الإيواء الجماعي (الأونروا، 2026)، ولذلك فإن أي إضعاف لدور الأونروا ينعكس مباشرة على النساء والفتيات، لأنه يمس الخدمات التي يعتمدن عليها يومياً، خاصة الرعاية الصحية، الصحة الإنجابية، المياه، الحماية، التعليم، والدعم النفسي.

ومع استمرار العدوان الاسرائيلي على السكان في قطاع غزة فإن قدرة الأونروا على استئناف خدماتها ما زالت محدودة. اذ ان الوكالة تعمل في بيئة دُمرت فيها البنية التحتية الأساسية، وتضررت فيها مرافق الصحة والمياه والصرف الصحي، مع استمرار القيود على إدخال الإمدادات والوقود وقطع الغيار والمعدات. وتشير الأونروا إلى أن حوالي 25% من مركباتها، بما في ذلك صهاريج المياه وشاحنات جمع النفايات، و25% من مولداتها، أصبحت خارج الخدمة، وأن غياب الإمداد العاجل يهدد بتعطيل خدمات الرعاية الصحية، والمياه الآمنة، وجمع النفايات، بما يرفع مخاطر الصحة العامة داخل مواقع النزوح والمخيمات (الأونروا، 2026).

كما أن قدرة الأونروا على تقديم خدمات المياه والصرف الصحي لا تزال مرتبطة بتوفر الوقود، وحرية الحركة، وسلامة العاملين، وإدخال المواد اللازمة للإصلاح والتشغيل. فبحسب تقديرات قطاع المياه والصرف الصحي، تضرر أو دُمر ما يقارب 90% من بنية المياه والصرف الصحي في غزة، ويعتمد نحو 80% من السكان على نقل المياه بالصهاريج كمصدر لمياه الشرب (الأونروا، 2026). وهذا يعني أن الخدمات لا تزال أقرب إلى استجابة طارئة يومية منها إلى عودة منتظمة للخدمات. وينعكس هذا الضعف بشكل مباشر على النساء والفتيات، إذ انه يزيد عبء تأمين المياه والنظافة داخل الأسرة، ويضاعف المخاطر الصحية على الحوامل والمرضعات، ويحد من الخصوصية والسلامة داخل أماكن النزوح.

اللاجئات في الضفة الغربية

تقدم الأونروا خدماتها في الضفة الغربية بما فيها القدس لنحو 920 ألف لاجئ فلسطيني، منهم نحو 290 ألفاً يعيشون داخل المخيمات و630 ألفاً خارجها، وتضم الضفة الغربية 19 مخيماً رسمياً، وهو العدد الأكبر من المخيمات الرسمية في مناطق عمل الأونروا .

وقد شهدت مخيمات شمال الضفة، خاصة جنين وطولكرم ونور شمس، موجة تهجير واسعة منذ كانون الثاني/يناير 2025. بفعل استهداف الاحتلال الاسرائيلي للمخميات وتهجير سكانها وطردهم من بيوتهم واتلاف محتوياتها ومنعهم من العودة اليها، مما ادى الى تهجير ما يصل إلى 40 ألف شخص من هذه المخيمات، وما زال نحو 32,400 شخص في حالة نزوح حتى نهاية عام 2025، وفق تقديرات الأونروا (الأونروا، 2026). كما أظهرت صور الأقمار الصناعية أن 52% من المباني في مخيم جنين، و48% في مخيم نور شمس، و36% في مخيم طولكرم تضررت أو دمرت حتى تشرين الأول/أكتوبر 2025 (الأونروا، 2026).

والخسارة لم تقتصر على المنازل وحسب، بل ادى النزوح الى انهيار في البيئة الاجتماعية التي تعتمد عليها النساء، فالمرأة اللاجئة في المخيم خسرت شبكة الامان الاجتماعي لها من جيران ومراكز خدمات واقارب ومصدر الدخل. كما أن النزوح المتكرر يضع النساء أمام مسؤوليات مضاعفة، مثل البحث عن مأوى، متابعة تعليم الأطفال، توفير الغذاء والدواء، ورعاية المصابين وكبار السن.

وتتأثر النساء والفتيات في مخيمات الضفة بالقيود التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي المفروضة على الحركة، والاقتحامات، واعتداءات المستوطنين، وهدم المنازل والمنشآت بصورة مباشرة، وقد وثق مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في عام 2025 تهجير أكثر من 1,000 شخص في المنطقة (ج) بسبب هدم أو مصادرة أو إغلاق مبانٍ بحجة عدم الترخيص، وهو ثاني أعلى رقم سنوي منذ بدأ المكتب توثيق هذه الحالات عام 2009 (أوتشا، 2025).

استهداف الأونروا في القدس والضفة وأثره على النساء والفتيات

يشكل استهداف الأونروا أحد أخطر التطورات التي تمس اللاجئين الفلسطينيين، خاصة النساء والفتيات. ففي تشرين الأول/أكتوبر 2024، أقر الكنيست الإسرائيلي قانونين يستهدفان عمل الأونروا، وبدأ تنفيذهما في نهاية كانون الثاني/يناير 2025. وتسعى هذه القوانين إلى منع الأونروا من العمل في المناطق التي تعتبرها إسرائيل خاضعة لسيادتها، وإلى منع الاتصال الرسمي بين السلطات الإسرائيلية والوكالة (الأمم المتحدة، 2025؛ الأونروا، 2026). وقد نتج عن ذلك انه في القدس الشرقية، قام الاحتلال الاسرئيلي بإغلاق جميع مدارس الأونروا الست في أيار/مايو 2025، وتعليق التعليم الوجاهي لـ 783 طالباً وطالبة حتى نهاية العام الدراسي 2025/2024، بعد أوامر إغلاق صادرة عن السلطات الإسرائيلية واقتحام قوات إسرائيلية ثلاث

مدارس تابعة للأونروا في مخيم شعفاط (الأونروا، 2026). مما شكل فقدانا للمساحة الامنة، التي تمثل مصدر للرعاية النفسية والاجتماعية، وتشكل ايضا حماية يومية من مخاطر الشارع والفقر والعمل المبكر والزواج المبكر.

كما تعرض مجمع الأونروا في الشيخ جراح بالقدس الشرقية لاقتحامات غير مصرح بها في عام 2025، وجرى الاستيلاء على ممتلكات داخله، بما يمثل اعتداءً على حصانة منشآت الأمم المتحدة وفي كانون الثاني/يناير 2026، أفادت تقارير بأن الاحتلال الاسرائيلي سيطر على مجمع الأونروا في القدس الشرقية وقام بهدمه (الأونروا، 2026).

إن منع الأونروا من العمل أو إضعافها يخلق فراغاً في التعليم والصحة والإغاثة والحماية، وهذا الفراغ يقع معظمه على النساء والفتيات، لأنهن الأكثر اعتماداً على الخدمات العامة، والأكثر تحملاً لعبء تعويض غياب رب الأسرة.

اللاجئات الفلسطينيات وأجندة المرأة والأمن والسلام

تبرز أوضاع اللاجئات الفلسطينيات اليوم أهمية إدماج قضايا اللجوء والنزوح القسري ضمن أولويات أجندة المرأة والأمن والسلام وقرار مجلس الأمن 1325، فالنساء اللاجئات لا يواجهن فقط تداعيات النزاع والاحتلال، بل يضطلعن أيضاً بأدوار محورية في تعزيز الصمود المجتمعي والاستجابة للأزمات وحماية الأسرة والحفاظ على النسيج الاجتماعي، ويكتسب هذا التوجه أهمية إضافية في ضوء قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بشأن حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة لها، E/2025/L.28، الذي أكد على الحاجة إلى توفير الدعم والمساعدة والحماية للنساء الفلسطينيات تحت الاحتلال، بما في ذلك النساء والفتيات اللاجئات والمتضررات من النزاع والتهجير. كما يحمل القرار دلالة سياسية وحقوقية مهمة، كونه يربط بين أوضاع النساء الفلسطينيات وبين آثار الاحتلال على حريتهن وتنميتهن وحمايتهن، ويعزز مسؤولية المجتمع الدولي في ترجمة الالتزامات الأممية إلى إجراءات عملية على الأرض (الأمم المتحدة، 2025، وزارة شؤون المرأة، 2025).

وتؤكد التجارب الدولية أن النساء يشكلن عنصراً أساسياً في جهود الاستجابة الإنسانية والتعافي وإعادة البناء بعد الأزمات. وفي الحالة الفلسطينية، تبرز الحاجة إلى ضمان المشاركة الفاعلة للنساء اللاجئات في تصميم وتنفيذ ومتابعة برامج الإغاثة والتعافي المبكر وإعادة الإعمار، وعدم حصر دورهن في تلقي المساعدة. فالاستجابة تبقى ناقصة ان لم تاخذ بعين الاعتبار احتياجات،

وبالتالي فان القرار E/2025/L.28 يشكل سنداً إضافياً لمطالبة المجتمع الدولي بحماية النساء والفتيات الفلسطينيات، ودعم صمودهن، وضمان مشاركتهن في صنع القرار، باعتبار ذلك جزءاً أصيلاً من العدالة والسلام والأمن. ويكتسب القرار E/2025/L.28 أهمية خاصة كونه جدد التزام المجتمع الدولي بمسؤولياته تجاه النساء الفلسطينيات تحت الاحتلال، وأعاد التأكيد على ضرورة توفير الحماية والمساءلة عن الانتهاكات المرتكبة بحقهن.

كما تؤكد الوزارة أن النساء اللاجئات لا يمثلن فئة متلقية للمساعدة فحسب، بل يشكلن ركيزة أساسية من ركائز الصمود الوطني الفلسطيني، من خلال أدوارهن في حماية الأسرة والحفاظ على التماسك المجتمعي واستدامة الحياة اليومية في ظروف النزوح والتهجير

اللاجئات من غزة في مصر

اضطرت آلاف النساء من قطاع غزة إلى الخروج إلى مصر، إما هرباً من الحرب أو مرافقة لمرضى وجرحى أو طلباً للعلاج. ولا توجد إحصاءات رسمية منشورة ومفصلة حسب الجنس حول عدد النساء والفتيات من غزة الموجودات في مصر بعد الحرب، غير أن تقديرات منشورة عام 2025 تشير إلى وجود نحو 100 ألف فلسطيني من غزة في مصر، إضافة إلى حوالي 7,600 حالة إجلاء طبي من غزة . وتواجه النساء القادمات من غزة إلى مصر أوضاعاً معقدة. فكثير منهن دخلن بتأشيرات قصيرة الأجل، وبعد انتهاء مدتها أصبحن في وضع قانوني هش وخاصة أن الأونروا لا تملك ابة تفويض للعمل في مصر، ولا يستطيع كثير من الفلسطينيين التسجيل كلاجئين أو طالبي لجوء لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين.

وتتركز معاناة النساء في مصر في ثلاثة جوانب: الاول الجانب الصحي، حيث تواجه المريضات ومرافقات المرضى صعوبات في استكمال العلاج، خاصة حالات السرطان، الإصابات المعقدة، الإعاقات، وأمراض القلب. والثاني الجانب المعيشي، حيث لا تستطيع كثير من النساء العمل بشكل قانوني أو ثابت، وتعتمد الأسر على المساعدات أو الأقارب، والثالث الجانب الاسري والنفسي، حيث تعيش نساء كثيرات حالة انفصال عن أفراد الأسرة العالقين في غزة، أو حالة انتظار طويلة وغير واضحة للعلاج أو العودة أو السفر إلى بلد ثالث.

وتشير منظمة الصحة العالمية إلى أن آلاف المرضى من غزة ما زالوا بحاجة إلى الإجلاء الطبي، وأن مصر استقبلت أكثر من نصف المرضى الذين تم إجلاؤهم خلال الحرب وهذا يؤكد

أن ملف النساء المريضات ومرافقات المرضى يحتاج إلى متابعة رسمية وإنسانية خاصة، وخاصة في ظل غياب وضع قانوني واضح واستمرار الحاجة إلى العلاج والسكن والدعم النفسي. (رويترز نقلاً عن منظمة الصحة العالمية، 2025).

اللاجئات الفلسطينيات في الدول العربية

يعيش في الاردن العدد الأكبر من اللاجئين الفلسطينيين المسجلين لدى الأونروا، حيث يبلغ عددهم نحو 2.4 مليون لاجئ. ورغم أن كثيرين يحملون الجنسية الأردنية، فإن اللاجئين الذين من غزة واللاجئين الفلسطينيين من سوريا يواجهون قيوداً في استصدار الوثائق الرسمية مما يشكل عائقا امام حصولهم على فرص عمل لائقة على الخدمات الاساسية، وهو ما ينعكس بصورة أكبر على النساء المعيلات للأسر (European Union Agency for Asylum. 2026).

اما في لبنان فيقل عدد المسجلين لدى الأونروا قليلاً عن 500 ألف لاجئ، لكن العدد المقيم فعلياً يقدر بنحو 248 ألفاً، بينهم حوالي 23 ألف لاجئ فلسطيني من سوريا. وتعاني اللاجئات في لبنان من الفقر، والقيود على العمل، والاكتظاظ، وضعف البنية التحتية، ومحدودية الحماية الاجتماعية (European Union Agency for Asylum. 2026).

وتعاني النساء اللاجئات الفلسطينيات في سوريا من حالة عدم الاستقرار والازمات التي تمر بها البلاد والتي انعكست على اوضاعهن المعيشية وعلى استقرارهن حيث يعانين من الفقر، وفقدان المعيل، وصعوبة الوصول إلى الخدمات، وخطر الزواج المبكر وعمالة الأطفال European Union Agency for Asylum. 2026).

ورغم اختلاف السياقات بين الأردن ولبنان وسوريا ومصر، الا ان اوجه المعاناة مشتركة للاجئات الفلسطينيات: ومنها ضعف الوضع القانوني لبعض الفئات، الفقر، تراجع فرص العمل، ضعف الحماية الاجتماعية، صعوبة الوصول إلى الخدمات، وتزايد أعباء الرعاية داخل الأسرة.

أولويات وزارة شؤون المرأة تجاه اللاجئات الفلسطينيات

وفي إطار ولايتها الوطنية، تعمل وزارة شؤون المرأة على إدماج قضايا اللاجئات الفلسطينيات ضمن السياسات والخطط الوطنية ذات الصلة، بما يشمل الاستراتيجية الوطنية لمناهضة العنف

ضد المرأة، والخطة الوطنية الثالثة لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325، والاستراتيجية الوطنية للمساواة والعدالة بين الجنسين، بما يضمن مراعاة احتياجات النساء والفتيات اللاجئات في الاستجابة الإنسانية والتعافي المبكر وإعادة الإعمار، وتؤكد وزارة شؤون المرأة أن حماية حقوق اللاجئات الفلسطينيات تتطلب استجابة وطنية ودولية شاملة تستند إلى مبادئ العدالة والمساءلة وعدم التمييز. وفي هذا الإطار تدعو الوزارة إلى:

- ضمان الوقف الفوري لجميع سياسات التهجير القسري والنزوح التي تستهدف السكان الفلسطينيين في قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس.
- حماية وكالة الأونروا وضمان استمرار ولايتها السياسية والإنسانية وتوفير التمويل المستدام لها باعتبارها شاهداً أممياً على قضية اللاجئين الفلسطينيين.
- إدماج احتياجات النساء والفتيات اللاجئات في جميع خطط الاستجابة الإنسانية والتعافي المبكر وإعادة الإعمار.
- تعزيز آليات الحماية من العنف المبني على النوع الاجتماعي في مواقع النزوح والتجمعات السكانية المتضررة.
- ضمان وصول النساء والفتيات إلى خدمات الصحة، بما فيها خدمات الصحة الجنسية والإنجابية والصحة النفسية والدعم الاجتماعي.
- دعم النساء المعيلات للأسر من خلال برامج الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي واستعادة سبل العيش.
- تعزيز مشاركة النساء اللاجئات في عمليات صنع القرار المتعلقة بالمساعدات الإنسانية والتعافي وإعادة الإعمار، انسجاماً مع قرار مجلس الأمن رقم 1325 وأجندة المرأة والأمن والسلام.
- مساءلة الاحتلال الإسرائيلي عن الانتهاكات المرتكبة بحق النساء والفتيات اللاجئات، بما في ذلك التهجير القسري واستهداف المساكن والبنية التحتية والخدمات الأساسية.

خاتمة

تؤكد وزارة شؤون المرأة، بمناسبة اليوم العالمي للاجئين، أن قضية اللاجئات الفلسطينيات ليست قضية إنسانية فحسب، بل هي قضية حقوقية ووطنية وسياسية ترتبط بحق العودة وتقرير المصير والعدالة والكرامة الإنسانية. كما تؤكد أن استمرار الاحتلال الإسرائيلي وسياسات التهجير القسري واستهداف المخيمات والأونروا يشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

وانطلاقاً من مسؤوليتها الوطنية، تواصل وزارة شؤون المرأة تبني قضية اللاجئات من خلال إدماج حقوقهن واحتياجاتهن في السياسات والخطط الوطنية، وتوثيق الأثر الجندري للتهجير واستهداف المخيمات، ومناصرة استمرار ولاية الأونروا وتمويلها وحماية منشآتها، والتنسيق مع المؤسسات الوطنية والدولية لضمان وصول النساء والفتيات إلى الحماية والخدمات الأساسية.

وتدعو وزارة شؤون المرأة المجتمع الدولي إلى الانتقال من مرحلة التعبير عن القلق إلى اتخاذ إجراءات عملية تكفل حماية النساء والفتيات الفلسطينيات، وضمان المساءلة عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، ووقف جميع السياسات التي تؤدي إلى التهجير القسري والنزوح المتكرر للسكان الفلسطينيين.

كما تؤكد الوزارة أهمية متابعة أوضاع اللاجئات من غزة خارج البلاد، وخاصة في مصر، بما يضمن لهن الحماية القانونية والإنسانية، واستمرار العلاج، والدعم النفسي والاجتماعي، وصون كرامتهن إلى حين عودتهن الآمنة.

المراجع

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. 2025. بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للاجئين 2025. رام الله، فلسطين.

الأونروا. 2025. التقرير التشغيلي السنوي لعام 2024. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

لأونروا. 2026. نداء الطوارئ للأرض الفلسطينية المحتلة لعام 2026. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

الأمم المتحدة. 2025. القوانين الإسرائيلية الجديدة التي تستهدف الأونروا وآثارها على عمليات الوكالة في الأرض الفلسطينية المحتلة. مكتب الأمم المتحدة في جنيف.

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2025. تحديث الوضع الإنساني في الضفة الغربية، 11 كانون الأول/ديسمبر 2025.

الأونروا. 2026. تقرير الوضع رقم 224 حول الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

الأمم المتحدة. 2025. حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة لها، مشروع قرار E/2025/L.28 ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

وزارة شؤون المرأة. 2025. وزارة شؤون المرأة ترحب بالتبني بالإجماع لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن حالة المرأة الفلسطيني

الأونروا. 2026. تقرير الوضع رقم 219 حول الأزمة الإنسانية في قطاع غزة والضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية .

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية. 2026. تقرير الوضع الإنساني، 12 حزيران/يونيو 2026.

Refugees International. 2025. Forgotten Palestinians Trapped in Egypt’s Medical Limbo Need Global Support.

Reuters. 2025. WHO leads medical evacuation of 41 critical patients out of Gaza, chief says.

European Union Agency for Asylum. 2026. COI Query Response: Occupied Palestinian Territory, Jordan, Lebanon, Syria, UNRWA.

The Guardian. 2026. Israel bulldozes UNRWA headquarters in East Jerusalem.